ملاكين يشاركون أهلهم الشعور بالخوف والقلق من اقتراب الاستيطان أو وقوعه على أراضيهم. والتهديد الدائم بالمصادرة والاستيطان يقوي فيهم، إلى جانب العوامل السابقة، الحس الوطني والشعور العميق بالاستغلال ويحفزهم للدفاع عن الأرض التي توشك أن تقع فريسة المصادرة، أو هي وقعت فعلاً، ويعزز مصلحتهم في كنس الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني، إلى جانب الاحساس المتنامي بالاهانة القومية التي يلحقها اهمال السلطات المحتلة لقراهم وبابقائها فريسة التخلف، من حيث الخدمات التي يراها تقدم اليهود داخل الخط الأخضر.

وليس العمال الذين يعملون في السوق المحلية بأقل من عمال ما وراء الخط الأخضر من حيث التعرض للاهانة والاذلال القومي، وهم أيضاً يعانون كل ثقل ووطأة الضائقة الاقتصادية التي خلقها تدهور الاقتصاد الاسرائيلي. وأجورهم الضعيفة لا تفي بأبسط متطلبات العيش الانساني، وصاحب العمل كثيراً ما يرفض بعجرفة مجرد النظر في طلبات العمال بتحسين أحوالهم المعيشية ويعتبرها مخالفة بل ومضره بحاجات الصمود وبالصالح الوطني العام، من حيث أنها تلحق به الخسارة لاضعافها فرص المنافسة مع الصناعة الاسرائيلية وبالتالي الاضطرار لاغلاق المصنع أو الورشة والبحث عن فرصة عمل في الخارج.

وقانون العمل الأردني المطبق على الضفة هو أصلاً موضوع لصالح صاحب العمل؛ وهذا القانون يوفر لصاحب العمل مخارج كثيرة لطرد العامل دون إعطائه أية حقوق، وللتهرب من توفير وسائل الوقاية وغير ذلك...

وهكذا يرى أصحاب العمل أنه على عاتق العمال وحدهم يقع عبء دفع ضريبة الاحتلال منطلقين من أن العمال يدركون بعمق المصلحة الوطنية العليا، وهم مستعدون للتضحية في سبيلها.

من كل ما تقدم يتضح أن الطبقة العاملة هي، كما أسلفنا، صاحبة المصلحة الأعمق في طرد الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية المستقلة. ولديها مقومات الاستعداد للتنظيم، وهي حين يتم تنظيم أقسام كبيرة منها سيكون لها تأثير هائل على الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدن، وعلى الطلاب والمثقفين الوطنيين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية صاحبة المصلحة في زوال الاحتلال.

ومن المهم، في تقديرنا، الاشارة إلى مسألة هامة تتعلق بفائض القيمة التي ينتجها عمل العمال الفلسطينيين.

إن إنتاج عمل العمال وفائض القيمة أيضاً لا يستفيد منهما الاقتصاد الوطني، بل هما لصالح الاقتصاد الاسرائيلي. ففائض قيمة عمل عمال ما وراء الخط الأخضر يقود إلى التراكم في الاقتصاد الاسرائيلي مباشرة، وعمال السوق المحلي يعملون في ورش أو مشاغل تعمل وسيطاً أو وكيلاً للصناعة الاسرائيلية في الغالب وبالتالي فإن الفائض يتحول بطريقة أو بأخرى تراكماً في الرأسمال الاسرائيلي. وأجور العمال كلها تصرف في خدمات أو لقاء